مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

دراسة حديثيّة تحليليّة تطبيقية على مسند البزار

د. أمين عمر مصطفى محمد

أستاذ الحديث المساعد ، بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة العلوم الإسلامية العالمية المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة عشرة أحاديث مختارة من مسند البزار، ودراستها دراسة حديثية تحليلية تطبيقية على مسند البزار. جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث هما : المبحث الأول : التعريف بالإمام البزار ومسنده : عرّفت فيه بالبزار وكتابه المسند. المبحث الثاني : دراسة عشرة أحاديث مختارة من مسند البزار : وفيه مطلبان : المطلب الأول : الدراسة التطبيقية : عملت فيه على دراسة هذه الأحاديث العشرة المختارة دراسة تحليلية ،وخرّجتها من مصادرها الرئيسة ، وقمت بدراستها – إسناداً ومتناً- والحكم عليها من الصحة أو الضعف. المطلب الثاني : أنواع العلل الواقعة في الأحاديث العشرة المختارة ، ثم الخاتمة ، والنتائج، والتوصيات.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله – محمد بن عبد الله – وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛ فلمّا كان كتاب المسند الكبير المسمى بالبحر الزخار للإمام البزار أحد أهم مصادر علم علل الحديث، كان لابد من دراسة أحاديثه دراسة تحليلية تطبيقية ؛ للكشف عن طرائقه في التعليل، فوقع اختياري على عشرة أحاديث مختارة من مسند البزار هي ذوات الأرقام الآتية (١٥٨، ٨٠٧، ١٤٤٥، ١٧٠١، ١٧٠٤، ، ٢٨١٥، ٣٤٥٣، ٣٥٦٧، ٣٧١٤، ٦٦٥٢) قمت بدراستها دراسة تحليلية – إسناداً ومتناً-، وحكمت عليها من حيث الصحة أو الضعف.

خطة البحث

شملت خطة البحث المباحث الآتية:

المبحث الأول : التعريف بالإمام البزار وكتابه المسند

المبحث الثاني: دراسة عشرة أحاديث مختارة من مسند البزار: وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني: أنواع العلل الواقعة في الأحاديث العشرة المختارة

الدراسات السابقة

عني كثير من الباحثين بمسند البزار حيث كتبت حوله العديد من الدراسات، وهذا سرد وتعريف بأشهر تلك الدراسات على النحو الآتي : -

١- منهج التعليل عند الإمام البزار في مسنده البحر الزخار رسالة- دكتوراه - جامعة اليرموك تاريخ ٢٠٠٥م ،تأليف زياد بن سليم بن عيد العبادي. قلت: يغلب على هذه الدراسة أنها دراسة وصفية – في معظمها- ؛حيث عمل الباحث على نقل أحكام البزار على الأحاديث وأفردها بملاحق خاصة في آخر الرسالة. والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٢- دراسة الغرابة عند الإمام البزار في مسنده من أواخر مسند جبير بن مطعم إلى أوائل مسند أبي حميد الساعدي من الحديث رقم (٣٤٢١) إلى رقم (٣٧١٢) – محمد شهاب الدين الندوي الأزهري- دكتوراه –كلية أصول لدين – القاهرة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

درس فيها الباحث الحديث الغريب عند الإمام البزار من خلال القسم المخصص للبحث من مسنده. فهذه الدراسة تتعلق بالحديث الغريب عند البزار ، ودرس فيها الباحث الأحاديث من رقم (٣٤٢١) – إلى (٣٧١٢) ، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣). أما عن الجديد في دراستي فهو الدراسة التحليلية التطبيقية لأحاديث مسند البزار.

٣- الصناعة الحديثية عند الإمام البزار : عبد الرزاق حسن دراش – رسالة ماجستير – جامعة دمشق ٢٠٠٦م. قلت: مما يؤخذ على الدراسة أن الباحث قد خلط بين العلل الظاهرة ، والعلل الخفية فأدخل التعليل بتعارض الاتصال والانقطاع في العلل الظاهرة ، وأدخل التدليس في العلل الخفية. والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٤- الحديث الحسن عند الإمام البزار في كتابه (البحر الزخار) دراسة نقدية مقارنة – رسالة ماجستير –جامعة العلوم الإسلامية العالمية ٢٠١٤م، تناول فيها مصطلح الحسن عند البزار في مسنده كقوله (إسناده حسن) و (حسن الإسناد) من خلال دراسته اثنين وخمسين حديثاً من مسند البزار وخلص إلى نتيجة مفادها أن البزار استخدم مصطلح الحسن بمعنى اصطلاح المتقدمين ، وأنه تأثر بتعريف الترمذي للحسن. والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٥- دراسة مصطلح لين عند الحافظ البزار –دراسة نظرية تطبيقية- رسالة ماجستير – للباحث إبراهيم ابن حسن حريري – جامعة أم القرى ٢٠٠٨م وتحوي الدراسة قسمين أحدهما يتعلق بالتعريف بالبزار ، وآخر تطبيقي يتعلق بكل من حكم عليه البزار في مسنده بقوله (ليّن) حيث بلغ عدد الرواة الذين حكم عليه البزار بهذا القول (١٠٢) مائة واثنين راوياً. والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٦- الأحاديث التي ذكر البزار علّتها في مسنده جمعاً ودراسة من أول مسند (سعد بن أبي وقاص) إلى نهاية مسند (الفضل بن عباس) –رضي الله عنهما- رسالة دكتوراه- للباحثة عواطف بنت عبد الرحمن الكليب – إشراف د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم – جامعة الملك فيصل- الدمام ٢٠٠٩م ، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٧- الأحاديث التي ذكر الحافظ البزار فيها اختلافاً في مسنده تخريجاً ودراسة من مسند (عبادة بن الصامت) إلى مسند (عمران بن حصين) –رضي الله عنهما- رسالة ماجستير – للباحث عمر ابن عبد الله بن محمد المقبل – جامعة القصيم- ٢٠١٤م، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة(٣).

٨- الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده تخريجاً ودراسة من مسند (عقيل بن أبي طالب) إلى مسند (معاذ بن جبل) –رضي الله عنهما- رسالة ماجستير – للباحثة منى بنت عبدالله الحسن – جامعة القصيم٢٠١٥م، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٩- الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده تخريجاً ودراسة من حديث (٧٠٦٧) في مسند (أنس بن مالك) إلى حديث رقم (٧٦١٦) في مسند أبي هريرة –رضي الله عنهما- رسالة ماجستير للباحثة هبه مجدي أحمد حسنين –جامعة القصيم، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة(٣).

١٠- الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده جمعاً ودراسة من حديث (٨٨١٥) من مسند أبي هريرة – رضي الله عنه- رسالة ماجستير – للباحثة نورة بنت صالح العقل – جامعة القصيم والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

١١- الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده جمعاً وتخريجاً ودراسة من حديث(٧٦٥٤) إلى حديث (٨٠٠٠) – رسالة ماجستير – للباحثة أمل بنت علي بن محمد اللاحم- جامعة القصيم، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

١٢- الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده –تخريجاً ودراسة- من مسند (عبادة بن الصامت) إلى مسند (عمران بن حصين) – رضي الله عنهما- رسالة ماجستير – للباحث فهد بن عبد العزيز الزلفاوي – جامعة القصيم، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

١٣- الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده من مسند (ابن عباس)- رضي الله عنهما- الحديث (٥١٧٩) إلى نهاية مسند عبدالله بن عمر –رضي الله عنهما- جمعاً وتخريجاً ودراسة – رسالة ماجستير- للباحثة عواطف بنت نصار الرشيدي - جامعة القصيم ١٤٣٦هـ، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

١٤- مسند البزار من حديث(طلحة بن عبيد الله) –رضي الله عنه- إلى حديث (يزيد بن الوليد ، عن إبراهيم، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود – دراسة وتحقيق- رسالة دكتوراه – للباحث إبراهيم محمد أحمد أبو سليمان – جامعة أم القرى، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة(٣)

١٥- (مسانيد الخلفاء الأربعة من مسند البزار) - دراسة وتحقيق – وليد العاني _ رسالة دكتوراه _ جامعة أم القرى ١٤٠٧-١٤١٢هـ، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

١٦- مسند البزار (القسم الأول من الجزء الثاني) دراسة وتحقيق وتخريج – عبد الله محمد شفيع- دكتوراه- جامعة أم القرى ١٤١١هـ-١٤١٢، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

١٧- مسند البزار (بقية من مسند ابن مسعود إلى نهاية مسند أبي أسيد)- دراسة وتحقيق-د. إبراهيم بن بكر العروس –رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

١٨- مسند البزار-(بقية من مسند أنس وبداية مسند أبي هريرة)- دراسة وتحقيق- عبدالله اللحياني – رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

١٩- مسند البزار (جزء من مسند ابن عباس) – دراسة وتحقيق – د. فيصل اللحياني – رسالة ماجستير – جامعة أم القرى ١٤١٧هـ ، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٢٠- مسند البزار (قسم من مسند أنس) – دراسة وتحقيق - دكتورة حسناء بكري النجار- رسالة ماجستير - جامعة أم القرى، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة(٣).

٢١- الأحاديث المعلولة في مسند البزار (مسند عبد الله بن مسعود) –رضي الله عنه- دراسة وتحقيق – رسالة دكتوراه – للطالب محمد أنس – الجامعة الإسلامية – إسلام آباد- الباكستان ٢٠١٣، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

٢٢- مسند البزار – تحقيق وتخريج- مسانيد الخلفاء الأربعة مع ضبط الأحاديث وبيان الغريب بالفقه مع التعليق عليها عند الحاجة- رسالة دكتوراه- للباحثة حصة عبد العزيز محمد السويدي- جامعة الأزهر ١٩٩٢م، والأحاديث التي قمت بدراستها ليست من هذا القسم ، كما أشرت إلى أرقامها في مقدمة بحثي صفحة (٣).

التعريف بعلم العلل:

يعد علم العلل من أهم علوم الحديث في الكشف عن علل الأحاديث، والأوهام الواقعة فيه ، وميدانه أحاديث الثقات، ولم يبرّز في هذا العلم إلا القليل من العلماء كالإمام البخاري ، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ، وفيما يلي لمحة عن علم العلل على النحو الآتي:

أولاً: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

تعريف العلة لغة

قال الرازي في مختار الصحاح: و (الْعَلَلُ) الشُّرْبُ الثَّانِي. يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. و (عَلَّهُ) أَيْ سَقَاهُ السَّقْيَةَ الثَّانِيَةَ. وَالْعِلَّةُ الْمَرَضُ. وَحَدَثٌ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَهُ عَنْ شُغْلِهِ الْأَوَّلِ. وَ (اعْتَلَّ) أَيْ مَرِضَ فَهُوَ

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

(عَلِيلٌ) . وَلَا (أَعَلَّكَ) اللَّهُ أَيْ لَا أَصَابَكَ (بِعِلَّةٍ) . وَ (اعْتَلَّ) عَلَيْهِ بِعِلَّةٍ. وَ (اعْتَلَّهُ) اعْتَاقَهُ عَنْ أَمْرٍ وَاعْتَلَّهُ تَجَنَّى عَلَيْهِ. وَ (عَلَلَّهُ) بِالشَّيْءِ (تَعْلِيلًا) أَيْ لَهَّاهُ بِهِ كَمَا يُعَلَّلُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ يَتَجَزَّأُ بِهِ عَنِ اللَّبَنِ. يُقَالُ: فُلَانٌ يُعَلِّلُ نَفْسَهُ (بِتَعِلَّةٍ).و(تَعَلَّلَ) بِهِ أَيْ تَلَهَّى بِهِ وَتَجَزَّأَ(١).

قلت: جاءت المعاني اللغوية للعلة على معان عدّة هي المرض ،والإلهاء ، والشربة الثانية ، والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه.

ثانياً: تعريف العلة في الاصطلاح

تكاد كتب مصطلح الحديث تجمع على أن العلة في الحديث عبارة عن أسباب خفيه غامضة تقدح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منها ، كما أطلقت العلة على الجرح الظاهر كالجرح بالكذب ، والغفلة وسوء الحفظ، وسمى الترمذي النسخ علة ، وأطلق الخليلي العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط(٢)،والراجح أن العلة تقع غالباً في أحاديث الثقات ، كما تقع في أحاديث الضعفاء مع الخفاء(٣).

ثالثاً: أشهر علماء العلل

لم يبرّز في علم العلل إلا نفر قليل من العلماء منهم الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، وأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت٢٦٤هـ)، وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هـ)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) ويعقوب بن شيبة السدوسي (ت ٢٦٢هـ)، وأبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وأبي زرعة عبدالرحمن بن عمر الدمشقي (ت٢٨٠هـ)، وأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، وأبي الحسين علي ابن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)(٤).

---

(١) مختار الصحاح ص٢١٦

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٩٠-٩٣

(٣) منهج الإمام البخاري في التعليل ص٥٣

(٤) شرح علل الترمذي ج١، ص٣٠-٣٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المبحث الأول : التعريف بالإمام البزار وكتابه المسند

أولاً: التعريف بالإمام البزار(٢١٠-٢٩٢هـ)

هو الإمام ، الحافظ الكبير ، أبو بكر ، أَحْمَد بْن عمرو بْن عَبْد الخالق أَبُو بَكْر العتكي ، البصري ، الْمَعْرُوف بالبزار. قال أبو نعيم الأصبهاني : كَانَ — أي البزار - أَحَدَ حُفَّاظِ الدُّنْيَا رَأْسًا فِيهِ، حُكِيَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ عَلِيّ ابْنِ الْمَدِينِيّ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ ، وَقَالَ أَبُو سَعِيْدٍ بنُ يُوْنُسَ: حَافظ لِلْحَدِيْثِ. وقال الإمام الذهبي :صَاحِبُ (المسْنَدِ) الكَبِيْرِ، الَّذِي تَكَلَّمَ عَلَى أَسَانيدِه. تُوُفِّيَ بِالرَّمْلَة سنة اثنتين وتسعين ومائتين(٥)

ثانياً: التعريف بمسند البزار:

رتّب الإمام البزار كتابه(المسند) على مسانيد الصحابة، حيث بدأ بمسانيد الخلفاء الراشدين ، ثم بباقي العشرة المبشرين بالجنة ، مرتباً أحاديث الصحابي على أسماء من روى عنه ، فإن كان الصحابي مكثراً رتّب أسماء من دون الراوي عن الصحابي، وقد بلغ عدد هذه المسانيد واحداً وتسعين مسنداً. ويعد هذا المسند أصلاً في معرفة الأحاديث المعلة، وقد أعل كثيراً من الأحاديث بالتفرد والغرابة، وطبع هذا المسند باسم (البحر الزخار المعروف بمسند البزار) غير أن الدكتور علي بن عبدالله الصياح قد تحفظ على هذه التسمية مرجحاً تسميته بالمسند فقط(٦).قلت: ذكر الكتاني في كتابه (الرسالة المستطرفة) أن للإمام البزار مسندين أحدهما كبير وهو المسمى بالبحر الزخار، وصغير(٧).

---

(٥)تاريخ بغداد ج ٥،ص٥٤٨،وسير أعلام النبلاء ج١٣، ص ٥٥٤،وطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ج٣،ص٣٨٦

(٦) جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث ص١٦٣

(٧) الرسالة المستطرفة ص ٦٨ ، والتقييد والإيضاح ص٥٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المبحث الثاني: دراسة عشرة أحاديث مختارة من مسند البزار

المطلب الأول : الدراسة التطبيقية

تناولت في هذا المبحث دراسة عشرة أحاديث مختارة من مسند البزار ، وقمت بدراستها دراسة تحليلية نقدية، وحكمت عليها صحة أو ضعفاً ، وفيما يلي دراسة هذه الأحاديث على النحو الآتي:

الحديث الأول:

روى الإمام البزار في مسنده قال : وَجَدْتُ فِي كِتَابِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمر بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيِّ(٨)، ثنا بَشَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٩)، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ– أَتَى أَبَا بَكْرٍ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ– فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ؟ قَالَ: لا يُزَوِّجُنِي، قَالَ: إِذَا لَمْ يُزَوِّجْكَ فَمَنْ يُزَوِّجُ؟ وَإِنَّكَ مِنْ أَكْرَمِ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَأَقْدَمِهِمْ فِي الإِسْلامِ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ – إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ –رضِيَ اللَّهُ عَنْهَا– فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، إِذَا رَأَيْتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – طِيبَ نَفْسٍ وَإِقْبَالا عَلَيْكِ، فَاذْكُرِي لَهُ أَنِّي ذَكَرْتُ فَاطِمَةَ، فَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُيَسِّرَهَا لِي، قَالَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –فَرَأَتْ مِنْهُ طِيبَ نَفْسٍ وَإِقْبَالا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ ذَكَرَ فَاطِمَةَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَذْكُرَهَا، فَقَالَ: حَتَّى يَنْزِلَ الْقَضَاء ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ، وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَذْكُرْ لَهُ مَا ذَكَرْتُ، فَلَقِيَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ، فَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ مَا أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَانْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ، فَقَالَ: يَا حَفْصَةُ، إِذَا رَأَيْتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِقْبَالا، يَعْنِي: عَلَيْكِ، فَاذْكُرِينِي لَهُ، وَاذْكُرِي فَاطِمَةَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُيَسِّرَهَا لِي، قَالَ: فَلَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَفْصَةَ، فَرَأَتْ طِيبَ نَفْسٍ، وَرَأَتْ مِنْهُ إِقْبَالا، فَذَكَرَتْ لَهُ فَاطِمَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا– فَقَالَ: حَتَّى يَنْزِلَ الْقَضَاءُ ، فَلَقِيَ عُمَرُ حَفْصَةَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ، وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ ذَكَرْتُ لَهُ شَيْئًا، فَانْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَا يَمْنَعُكَ مِنْ فَاطِمَةَ؟ قَالَ: أَخْشَى أَنْ لا يُزَوِّجَنِي، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يُزَوِّجْكَ، فَمَنْ يُزَوِّجُ؟ وَأَنْتَ أَقْرَبُ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ، فَانْطَلَقَ عَلِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ عَائِشَةَ وَلا مِثْلُ

---

(٨) ورد في كشف الأستار ج٢، ص١٥٣ : محمد بن عمرو بن علي المقدمي وهو خطأ ، والصواب ما أثبته في متن البحث.

(٩) ورد في مسند البزار ج ١٣ ، ص ٣١٢ : يسار بن محمد وهو خطأ ، والصواب ما أثبته في متن البحث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

حَفْصَةَ، قَالَ: فَلَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَاطِمَةَ، قَالَ: فَافْعَلْ، قَالَ: مَا عِنْدِي إِلا دِرْعِي الْحُطَمِيَّةُ، قَالَ: فَاجْمَعْ مَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ، وَأْتِنِي بِهِ ، قَالَ: فَأَتَاهُ بِثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَةً، أَرْبَعَ مِائَةٍ وَثَمَانِينَ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَزَوَّجَهُ فَاطِمَةَ، فَقَبَضَ ثَلاثَ قَبَضَاتٍ، فَدَفَعَهَا إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ، فَقَالَ: اجْعَلِي مِنْهَا قَبْضَةً فِي الطِّيبِ، أَحْسِبُهُ قَالَ: وَالْبَاقِي مَا يَصْلُحُ الْمَرْأَةَ مِنَ الْمَتَاعِ، فَلَمَّا فَرَغَتْ مِنَ الْجَهَازِ، وَأَدْخَلَتْهُمْ بَيْتًا، قَالَ: يَا عَلِيُّ، لا تُحْدِثَنَّ إِلَى أَهْلِكَ شَيْئًا حَتَّى آتِيَكَ ، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَإِذَا فَاطِمَةُ مُتَقَنِّعَةٌ، وَعَلِيٌّ قَاعِدٌ، وَأُمُّ أَيْمَنَ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: يَا أُمَّ أَيْمَنَ، ايتِي بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ ، فَأَتَتْهُ بِقَعْبٍ فِيهِ مَاءٌ، فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ مَجَّ فِيهِ، ثُمَّ نَاوَلَهُ فَاطِمَةَ فَشَرِبَتْ، وَأَخَذَ مِنْهُ فَضَرَبَ جَبِينَهَا وَبَيْنَ كَفَّيْهَا وَبَيْنَ كَتِفَيْهَا وَصَدْرَهَا، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ اشْرَبْ» ، ثُمَّ أَخَذَ مِنْهُ فَضَرَبَ جَبِينَهُ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَهْلُ بَيْتِي أَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأُمُّ أَيْمَنَ، وَقَالَ: يَا عَلِيُّ، أَهْلَكَ. قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ إِلا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَلا عَنْهُ إِلا بَشَّارٌ.

الكلام على الحديث:

تخريجه:

روى هذا الحديث كل من البزار في مسنده- مُسْنَدُ أَبِي حَمْزَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ – حديث رقم(٦٦٥٢) ج١٣،ص١٩٥ (٦٩١١) ج١٣، ص٣١٢-٣١٣ ، و- مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – حديث رقم

(٤٦١) ، ج٢، ١١٠ ، و الحميدي في مسنده حديث رقم(٣٨)ج١، ص١٧١،والإمام أحمد في مسنده حديث رقم (٦٠٣) ج٢، ص٤١ ، وأبو داود في كتابه السنن -كتاب النكاح- باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً – حديث رقم(٢١٢٥) و (٢١٢٦) ،ج٢،ص ٢٤٠، والنسائي في كتابه السنن الكبرى كِتَابُ النِّكَاحِ- باب تَحِلَّةُ الْخَلْوَةِ وَتَقْدِيمُ الْعَطِيَّةِ قَبْلَ الْبِنَاءِ – حديث رقم(٥٥٤١) و (٥٥٤٢) ج٥، ٢٤٢، والنسائي في السنن الصغرى – كِتَاب النِّكَاحِ – باب تَحِلَّةُ الْخَلْوَةِ – حديث رقم (٣٣٧٥) و(٣٣٧٦) ،ج٦، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (١٧٥)، ج١، ص١٠٦، وحديث رقم (١١٩٦٦) ، ج١١، ص٣٤٦، وحديث رقم(١٢٠٠٠) ، ج١١،ص٣٥٥

الحكم عليه:

روى هذا الحديث عدد من الصحابة هم (أنس بن مالك ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس – رضي الله عنهم –). وفيما يلي الكلام على هذه الروايات على النحو الآتي:

(رواية أنس بن مالك)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

أما رواية أنس بن مالك فقد رواها البزار في مسنده وأعلها بتفرد محمد بن ثابت، وضعّفها الهيثمي بقوله : وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ(١٠)، قلت :هو كما قال فُمحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ أَسْلَمَ البناني كذبه البخاري ، وضعفه النسائي(١١).وقال ابن حبان : يروي عَن أَبِيه مَا لَيْسَ من حَدِيثه كَأَنَّهُ ثَابت آخر لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنهُ على قلَته(١٢) ، وفي الحديث علة أخرى هي أن البزار رواها وجادة فقال : وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمر بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيّ. والوجادة لا يعمل بها عند أكثر المحدثين(١٣).

(رواية علي بن أبي طالب):

أما رواية علي بن أبي طالب فقد رواها كل من الحميدي ، والإمام أحمد من طريق سُفْيَانُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — وهي رواية ضعيفة قال الهيثمي : رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ(١٤).

(رواية عبد الله بن عباس):

أما رواية ابن عباس — رضي الله عنهما — فقد رويت من طريقين إحداهما مرسلة، والأخرى موصولة. فرواها أبو داود والنسائي مرسلة من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن أيوب، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال: لما تزوج علي فاطمة. ورواها البزار، والنسائي ، والطبراني موصولة من طريق حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه-. وهي رواية معلولة للاختلاف الواقع فيها بين الوصل والإرسال. قال النسائي: خَالَفَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ(١٥).

---

(١٠) مجمع الزوائد ج٩، ص٢٠٧

(١١) ميزان الاعتدال ج٣، ص٤٩٥

(١٢) المجروحين ج٢، ص٢٥٣

(١٣) الباعث الحثيث ص١٢٨

(١٤) مجمع الزوائد ج٤، ص٢٨٣

(١٥) السنن الكبرى- كِتَابُ النِّكَاحِ- باب تَحِلَّةُ الْخَلْوَةِ وَتَقْدِيمُ الْعَطِيَّةِ قَبْلَ الْبِنَاءِ — حديث رقم(٥٥٤١) و (٥٥٤٢) ج٥، ٢٤٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحديث الثاني :

روى الإمام البزار في مسنده قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ: نَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا قَيْسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :لَا حَرَجَ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ نَحْوُ كَلَامِهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ وجُوهٍ، وَلَا نَعْلَمُ لِأَبِي حُمَيْدٍ طَرِيقًا غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ، وَلَفْظُ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ مُخَالِفٌ لِسَائِرِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رُوِيَتْ فِي ذَلِكَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَمُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَشْهُورٌ.

الكلام على الحديث:

تخريجه:

روى هذا الحديث كل من البزار في مسنده- مُسْنَدُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حديث رقم (٣٧١٤) ج٩، ص١٦٥ ،وأحمد في كتابه المسند حديث رقم (٢٣٠٦٢) و (٢٣٦٠٣) ج٣٩ ، ص ١٥-١٦،والطبراني في المعجم الأوسط حديث رقم (٩١١) ج١، ص٢٧٩ .

الحكم عليه:

اختلف العلماء في الحكم على هذا الحديث فمنهم من صححه وهم (الهيثمي ، والشيخ شعيب الأرناؤوط) قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح(١٦).قال الشيخ شعيب : إسناده صحيح ،رجاله ثقات رجال الشيخين غير موسى بن عبدالله –وهو ابن يزيد الخطمي – فمن رجال مسلم ،وزهير هو ابن معاوية الجعفي، وعبد الله بن عيسى هو ابن عبدالرحمن بن أبي ليلى(١٧).ومنهم ضعّفه كالبزار ، فقد أعله بعلتين إحداهما : تفرد زهير به ، والأخرى : نكارة لفظه وهي قوله : (من حيث لا تعلم)(١٨).

قلت : الحديث ضعيف للعلتين التي أعل بهما البزار الحديث وهما تفرد زهير به، ونكارة لفظه، وهناك علة ثالثة : هي الاختلاف الواقع في الراوي (أبي حميد) أو (أبو حميدة) هل هو صحابي أو لا ؟ حيث ذهب الإمام أحمد إلى أنه صحابي

---

(١٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ج٤، ص ٢٧٦

(١٧) مسند الإمام أحمد حديث رقم (٢٣٠٦٢) و (٢٣٦٠٣) ج٣٩ ، ص ١٥-١٦

(١٨) مسند البزار ، ج٩، ص ١٦٥

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

ورجح أنه (أبو حميد الساعدي) ؛ولذلك ذكره في مسند (أبي حميد الساعدي)،بينما ذهب الإمام ابن حجر العسقلاني إلى أنه صحابي آخر فقد ترجم في كتابه (الإصابة) لصحابيين أحدهما (أبو حميد الساعدي) ،والآخر(أبو حميد)، أو (أبو حميدة) ،قال ابن حجر :واستدركه ابن فتحون، والظاهر أنه غير الساعدي، إذ لو كان هو لم يشكّ زهير بن معاوية فيه(١٩).
قلت :وفي الحديث علة رابعة أيضاً : هي جهالة (عبد الله بن عيسى)،فقد ذكر ابن حجر عن ابن القطان أن (عبد الله بن عيسى) الذي روى عن موسى بن عبد الله بن يزيد الخطمي ،وعنه زهير، وشريك ، ما هو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى هذا ، وإنما هو رجل آخر لا يعرف حاله(٢٠).

الحديث الثالث:

روى الإمام البزار في مسنده قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ أَبُو هَانِئٍ الْبَاهِلِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْغَطَفَانِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَجُلا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ؟ قَالَ: غُرَّةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ .قَالَ الْبَزَّارُ: أَخْطَأَ فِيهِ عُثْمَانُ، إِنَّمَا يَرْوِيهِ هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ(٢١).

الكلام على الحديث:

تخريجه:

رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (١٥٧٣٣) ، ج٢٥، ص٧ ، والإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير ج٢، ص ٣٧١، والإمام الترمذي في كتابه السنن –كتاب النكاح - بَابُ مَا جَاءَ مَا يُذْهِبُ مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ- حديث رقم (١١٥٣)،ج٣ ، ص٤٥٩ ، والإمام النسائي في السنن الصغرى –كتاب النكاح- باب حف الرضاع وحرمته ، حديث رقم(٣٣٢٩)، ج٦،ص١٠٨

الحكم عليه:

اختلف العلماء في الحكم على هذا الحديث فمنهم من صححه كالترمذي ، والهيثمي. قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح(٢٢).وقال الهيثمي : رواه الْبَزَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَكَّارٍ الْبَاهِلِيِّ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ(٢٣).ومنهم

---

(١٩) الإصابة في تمييز الصحابة ج٤ ، ص ٤٦-٤٧

(٢٠) تهذيب التهذيب ج٥، ص٣٠٨

(٢١) كشف الأستار عن زوائد البزار –كتاب النكاح - بَابُ الرَّضْخِ عِنْدَ الْفِصَالِ - حديث رقم (١٤٤٥) ج٢، ص١٦٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

من ضعّفه كالبزار. قال البزار: أَخْطَأَ فِيهِ عُثْمَانُ، إِنَّمَا يَرْوِيهِ هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِيه(٢٤).قلت : الحديث ضعيف بهذا الإسناد كما حكم عليه البزار وأعله بعلتين هما : العلة الأولى: في إسناده (عثمان بن عثمان) قال عنه البخاري: مضطرب الحديث(٢٥).وقال عنه ابن حجر العسقلاني : صدوق ربما وهم(٢٦).والعلة الأخرى: أن عثمان بن عثمان سلك به طريق الجادة فرواه عن هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ، عن النبي — صلى الله عليه وسلم- ، والصواب من رواه عن هشام ، عن أبيه ، عن حجاج بن حجاج ، عن أبيه ، عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كما هي عند الترمذي في جامعه(٢٧).

الحديث الرابع:

روى الإمام البزار في مسنده قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ، ثنا أَبُو غَسَّانَ، ثنا مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، فَلْيَسْتَتِرْ، وَلا يَتَجَرَّدْ تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْن .قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الأَعْمَش إِلا مَنْدَلٌ، وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَذَكَرَ شَرِيكٌ أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَمَنْدَلٌ عِنْدَ الأَعْمَشِ، وَعِنْدَهُ عَاصِمٌ الأَحْوَلُ، فَحَدَّثَ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ، وذكر الْحَدِيثِ مُرْسَلاً(٢٨).

---

(٢٢) جامع الترمذي ، كتاب النكاح - بَابُ مَا جَاءَ مَا يُذْهِبُ مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ- حديث رقم (١١٥٣) ،ج٣ ، ص٤٥٩، وقال الترمذي : وَمَعْنَى قَوْلِهِ: مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ، يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ ذِمَامَ الرَّضَاعَةِ وَحَقَّهَا، يَقُولُ: إِذَا أَعْطَيْتَ الْمُرْضِعَةَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَقَدْ قَضَيْتَ ذِمَامَهَا.

(٢٣) مجمع الزوائدج٤، ص ٢٦٢

(٢٤) كشف الأستار عن زوائد البزار ، ج٢، ص١٦٨

(٢٥)التاريخ الكبير ج ٦، ص٢٤٤

(٢٦) تقريب التهذيب ج ٢، ص ١٢

(٢٧) جامع الترمذي ، كتاب النكاح- باب ما جاء ما يذهب مذمة الرضاع — حديث رقم (١١٥٣) ج،ج٣، ص٤٥١

(٢٨) مسند البزار - مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حديث رقم (١٧٠١) ج٥، ص١١٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الكلام على الحديث:

تخريجه:

روى هذا الحديث الإمام النسائي في السنن الكبرى –كتاب عشرة النساء – باب النهي عن التجرد عند المباضعة – حديث رقم (٨٩٨٠) ، ج٨، ص٢٠٥، والطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (٣١٥) ج١٧، ص ١٢٩ ، وابن ماجه في كتابه السنن –كتاب النكاح- باب التستر عند الجماع- حديث رقم (١٩٢١)، ج١، ص ٦١٨-٦١٩ ، والعقيلي في كتابه الضعفاء الكبير رقم الترجمة (١٨٧٣) ج٤، ص ٢٦٦-٢٦٧ ، وابن عدي في كتابه الكامل ج٦، ص ٢٤٤٨

الحكم عليه:

ضعّف هذا الحديث كل من (البزار، والدارقطني، والهيثمي). قال البزار : أخطأ مندل في رفعه ، والصواب أنه مرسل(٢٩) ، وقال الدارقطني : يَرْوِيهِ مَنْدَلٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَرْفُوعًا.وَذُكِرَ هَذَا الْحَدِيثُ لِشَرِيكٍ، فَقَالَ: كَذَبَ مَنْدَلٌ، أَنَا حَدَّثْتُ بِهِ الْأَعْمَشُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ مُرْسَلًا.وَقَدْ رَوَاهُ كَذَلِكَ أَبُو شِهَابٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أبي وائل(٣٠).وقال الهيثمي : رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ وُثِّقَ وَقَالَ الْبَزَّارُ: أَخْطَأَ مِنْدَلٌ فِي رَفْعِهِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ(٣١).

قلت: الحديث ضعيف لما فيه من العلل الآتية : العلة الأولى : أنه من رواية مندل بن علي، ومندل ضعيف ، ضعفه (العقيلي ،وابن عدي)(٣٢).والعلة الأخرى : أن مندل أخطأ في رفعه والصواب أنه مرسل.

---

(٢٩) مسند البزار ج٥، ص١١٨

(٣٠) علل الدارقطني ج٥، ص ١٠٩

(٣١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج٤، ص ٢٩٣

(٣٢) الضعفاء الكبير ج٤، ص ٢٦٦ -٢٦٧ ، والكامل في ضعفاء الرجال ج٦، ص٢٤٤٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحديث الخامس:

روى الإمام البزار في مسنده قال : وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، قَالَ: نَا عَتَّابُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ شِنْظِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -نَهَى عَنِ الْمُثْلَةِ، وَأَنَّ مِنَ الْمُثْلَةِ أَنْ يَحُجَّ الرَّجُلُ مَاشِيًا أَوْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا، عَنْ عِمْرَانَ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ، وَأَبُو عَامِرٍ الْخَزَّازُ ثِقَةٌ وَكَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُ(٣٣).

الكلام على الحديث:

تخريجه:

رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (١٩٨٤٤ ، ١٩٨٤٦ ، ١٩٨٥٧، ١٩٨٥٨، ١٩٨٧٧، ١٩٩٥٠) ج٣٣، ص ٧٨-١٧١، والطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (٣٤٥) ج١٨ ، ص ١٥٨ ، والمعجم الأوسط حديث رقم (١٣٠٧) ج٢، ص ٧٩ ، والحاكم في المستدرك على الصحيحين –كتاب النذور حديث رقم (٧٨٤٣) ، ج٤، ص ٣٣٨

الحكم عليه:

اختلف العلماء في الحكم على هذا الحديث فمنهم من صححه كالحاكم أبو عبد الله ، والذهبي ، والهيثمي. قال الحاكم أبو عبد الله : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه(٣٤).قال الذهبي : صحيح ، وقال الهيثمي : رواه أحمد وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ(٣٥).ومنهم من ضعّفه كالبزار حيث أعله بعلتين أحداهما : تفرد أبو عامر الحراني به، والأخرى : تفرد عمران بن حصين به(٣٦).

---

(٣٣) مسند البزار- حديث رقم (٣٥٦٧) ج٩، ص٤٦

(٣٤) المستدرك على الصحيحين ج٤، ص ٣٣٨

(٣٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج٤، ص١٨٩

(٣٦) كشف الأستار عن زوائد البزار، ج ٢، ص٢١٠-٢١١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

قلت : الحديث روي من طريقين : إحداهما مرسلة وهي من طريق أبي عامر ، عن كثير بن شنظير ، عن الحسن ، عن عمران بن الحصين ، عن رسول الله(٣٧) ،وهذا الطريق ضعيف بسبب الانقطاع فيه ؛ فالحسن البصري لم يسمع من عمران بن حصين. قال ابن أبي حاتم الرازي : الحسن لا يصح له سماع من عمران بن الحصين ، يدخل قتادة عن الحسن (هياج بن عمران البرجمي)، عن عمران بن حصين ، وسمرة . ذكره أبي عن إسحاق ابن منصور الهروي فيما كتب إليّ. قال عثمان بن سعيد الدارمي : قلت ليحيى بن معين : الحسن لقي عمران ابن حصين ؟ قال : أما حديث البصريين فلا ، وأما في حديث الكوفيين فنعم(٣٨). قلت :هذا الإسناد من رواية البصريين عن الحسن. وقال الشيخ شعيب :وما وقع في هذا الإسناد من تصريح بالسماع خطأ من (مبارك بن فضالة) وخلاف رواية الجمهور عن الحسن ، ثم مبارك مدلس وقد عنعن(٣٩). والأخرى موصولة من طريق قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ ،أَنَّ هَيَّاجَ بْنَ عِمْرَانَ، أَتَى عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي قَدْ نَذَرَ لَئِنْ قَدَرَ عَلَى غُلَامِهِ لَيَقْطَعَنَّ مِنْهُ طَابِقًا أَوْ لَيَقْطَعَنَّ يَدَهُ. فَقَالَ: قُلْ لِأَبِيكَ: يُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا يَقْطَعْ مِنْهُ طَابِقًا؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ " يَحُثُّ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُثْلَةِ " ثُمَّ أَتَى سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ فَقَالَ لَهُ: مِثْلَ ذَلِكَ(٤٠)،وهذا الطريق حسنه الشيخ شعيب بقوله : إسناده حسن(٤١).

قلت: هذا الطريق ضعيف أيضاً للأسباب الآتية :

١- مخالفة قتادة للرواة عن الحسن فقد رواه عنه ، عن (هياج بن عمران) عن، عمران بن حصين ، قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عِمْرَانَ وَلَمْ يُدْخِلْ بَيْنَ عِمْرَانَ وَالْحَسَنِ أَحَدًا غَيْرَ قَتَادَةَ (٤٢).

---

(٣٧)رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (١٩٨٥٧) ج٣٣، ص ٩٠، وكشف الأستار عن زوائد البزار –كتاب النكاح – باب جاء في المثلة – حديث رقم(١٥٣٧) ج٢، ص ٢١٠، ٢١١

(٣٨) المراسيل ص٣٩

(٣٩)مسند الإمام أحمد ج٣٣،ص١٧١

(٤٠) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (١٩٨٤٤، ١٩٨٤٦ ، ١٩٨٤٧) ج٣٣، ص ٧٨-٨١

(٤١) مسند الإمام أحمد ج٣٣، ص٧٨

(٤٢) مسند البزار حديث رقم (٣٦٠٥) ج٩، ص٧٥

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٢- جهالة (هياج بن عمران) كما قال ابن المديني ، والذهبي(٤٣).

٣- أعلّ البزار رواية الحسن عن سمرة بقوله : وَهَذَا الْحَدِيثُ قد رواه جماعة عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَالصَّوَابُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ(٤٤).

الحديث السادس:

روى الإمام البزار في مسنده قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ، ثنا الْمُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَطَعَ فِي بَيْضَةٍ مِنْ حَدِيدٍ قِيمَتُهَا أَحَدٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا .قال البزار : وَهَكَذَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ أَبِي عَتَّابٍ، عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي مَطَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -(٤٥)

الكلام على الحديث:

تخريجه:

رواه الإمام الدارقطني في كتابه السنن -كتاب الحدود والديات وغيره - حديث رقم (٣٤٣٧) ،ج ٤، ص ٢٦٤، وابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء ج٦، ص ٢٤٣٦.

الحكم عليه:

ضعّف هذا الحديث كل من البزار ، وعَبْدُ الْحَقِّ ، وابن القطان، والهيثمي(٤٦).

قلت :هذا الحديث روي من طريقين إحداهما : رواها كل من (البزار ، والدارقطني ، وابن عدي) من طريق محمد بن مرزوق ، عَنْ أَبِي عَتَّابٍ، عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مرفوعاً، وهذه طريق ضعيفة في

---

(٤٣) ميزان الاعتدال ج ٤، ص٣١٨

(٤٤) مسند البزار حديث رقم(٤٥٩٨) ج١٠، ص٤٤٢

(٤٥) مسند البزار ، مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حديث رقم (٨٠٧) ج٣، ص٥٢

(٤٦) مسند البزار ج٣، ص٥٢، وبيان الوهم والإيهام ج٣، ص٥٦٧ ، ومجمع الزوائد ج٦، ص٢٧٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

إسنادها (المختار بن نافع) ضعفه ابن حجر العسقلاني(٤٧)،والأخرى روها البزار في مسنده قال : وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي مَطَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –(٤٨)،وهي أيضاً طريق ضعيفة في إسنادها(أبو مطر) مجهول لا يعرف(٤٩).

الحديث السابع:

روى الإمام البزار في مسنده قال : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُعَاذٍ أَبُو يُونُسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ. قَالَ الْبَزَّارُ: هَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادٍ يُرْوَى فِي ذَلِكَ، وَلا نَعْلَمُهُ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، وَضَعَّفُوا حَدِيثَهُ(٥٠).

الكلام على الحديث:

تخريجه:

رواه الطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (١٥٩٠) ج٢، ص ١٣٩، ورواه الإمام عبد الرزاق في مصنفه – كتاب الصلاة- باب هل تقام الحدود في المسجد- حديث رقم (١٧٠٩)، ورقم (١٧١٠) ، ج١، ص٤٣٧

---

(٤٧) قال ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب ج١٠،ص٦٩: المختار بن نافع التيمي ، ويقال العكلي أبو إسحاق التمار الكوفي، قال أبو زرعة : واهي الحديث، قال البخاري والنسائي وأبو حاتم : منكر الحديث. وقال النسائي في موضع آخر :ليس بثقة. وقال ابن حبان :كان يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المعتمد لذلك .وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم .قلت : وقال العجلي :كوفي ثقة . وقال الساجي: منكر الحديث.

(٤٨) مسند البزار ج٣، ص٥٢

(٤٩) قال ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ج٩، ص٤٤٥: أبو مطر البصري الجهني روى عن على –رضي الله عنه – روى عنه مختار بن نافع التيمي. مجهول لا يعرف.

(٥٠) مسند البزار – حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حديث رقم (٣٤٥٣) ج٨، ص٣٧٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحكم عليه:

ضعّف هذا الحديث كل من (البزار ،وعبد الحق الإشبيلي ، والهيثمي)؛ لأنه من رواية (الواقدي) محمد بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ(٥١). قلت: في الحديث علة أخرى هي أنه روي موصولاً ، وروي مرسلاً لكن للحديث شاهد عن ابن عباس – رضي الله عنهما- ضعّفه كل من البزار ، والترمذي(٥٢)، والراجح أنه حديث ضعيف، قال عبد الحق الإشبيلي عن هذه الأحاديث : لَا يَصح مِنْهَا شَيْء(٥٣).

الحديث الثامن:

روى الإمام البزار في مسنده قال : حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ الأَنْصَارِيُّ، ثنا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: أَنْكَرَ النَّاسُ مِنْ أَمِيرٍ فِي زَمَنِ حُذَيْفَةَ شَيْئًا، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ، مَسْجِدِ الأَعْظَمِ، يَتَخَلَّلُ النَّاسَ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى حُذَيْفَةَ، وَهُوَ قَاعِدٌ فِي حَلَقَةٍ، فَقَامَ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، أَلَا تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَرَفَعَ حُذَيْفَةُ رَأْسَهُ فَعَرَفَ مَا أَرَادَ، فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: إِنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَحَسَنٌ، وَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُشْهِرَ السِّلاحَ عَلَى أَمِيرِكَ. قَالَ الْبَزَّارُ: وَلَا نَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ إِلَّا حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ(٥٤).

الكلام على الحديث:

تخريجه :

روى هذا الحديث كل من الأئمة البخاري في كتابه (التاريخ الكبير) حديث رقم (٢٦٠٢) ج٢، ص٣١٧ ، والبيهقي في كتابه (شعب الإيمان)- كتاب الجهاد- باب التمسك بما عليه الجماعة- حديث رقم (٧٠٩٨) ،ج١٠ ، ص ١٢

---

(٥١) قال الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه تقريب التهذيب ج ٢، ص ١٩٤: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي ، نزيل بغداد ، متروك مع سعة علمه .

(٥٢) مسند البزار ،ج١١، ص١١٤،وجامع الترمذي – أَبْوَابُ الدِّيَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–حديث رقم (١٤٠١) ج٤، ص١٩

(٥٣) بيان الوهم والإيهام ج٣، ص٥٦٥

(٥٤) مسند البزار ، مُسْنَدُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – حديث رقم (٢٨١٥) ج ٧، ص٢٣٩

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحكم عليه:

ضعّف كل من (البزار ، والهيثمي) هذا الحديث ؛ فأعله البزار بتفرد حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ به ، وضعّفه الهيثمي(٥٥) بحَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ.قلت : الحديث ضعيف لضعف خبيب بن خالد ، وتفرده . قال ابن أبي حاتم الرازي : سألت أبي عن حبيب بن خالد فقال : شيخ لم يكن صاحب حديث ، وليس بالقوي(٥٦).

الحديث التاسع:

روى الإمام البزار في مسنده فقال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا رِشْدِينُ، ثنا عُقَيْلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كَانَ لا يُقَاتِلُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ، إِلا عَنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ. قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ رِشْدِينَ عَلَى هَذَا(٥٧).

الكلام على الحديث:

تخريجه:

روى هذا الحديث البزار في مسنده - مسند عائشة – رضي الله عنه – حديث رقم (١٥٨) ج١٨ ، ص١٨١ ، و الدارقطني في كتابه السنن –كتاب النوادر – حديث رقم (٤٢٨٦) ج٥، ص ٢٦١

الحكم عليه

ضعّف كل من البزار ، والهيثمي هذا الحديث ؛ فأعله البزار بتفرد رشدين به. وضعّفه الهيثمي بضعف رشدين(٥٨). قلت: الحديث ضعيف لتفرد رشدين وضعفه. قال ابن حجر العسقلاني : رشدين بن سعد بن مفلح المهري ،أبو الحجاج المصري ، ضعيف(٥٩).

---

(٥٥) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج٥، ص٢٢٤: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ حَبِيبُ بْنُ خَالِدٍ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

(٥٦) الجرح والتعديل ، ج٣، ص٩٩ ، وميزان الاعتدال ج١، ص٤٥٤

(٥٧) مسند البزار ، مسند عائشة – رضي الله عنه – حديث رقم (١٥٨) ج١٨ ، ص١٨١

(٥٨) مجمع الزوائد ج٦،ص ١٣

(٥٩) تقريب التهذيب ج١،ص ٢٥١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

الحديث العاشر:

روى الإمام البزار في مسنده قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ(٦٠)،ثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَابِرَ بْنَ عُمَيْرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ للَّهِ فَهُوَ لَغْوٌ إِلا أَرْبَعًا؛ مَشْيَ الرَّجُلَيْنِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ، وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ، وَتَعْلِيمَهُ السِّبَاحَةِ، وَمُلاعَبَتَهُ أَهْلِهِ. قُلْتُ- أي الهيثمي- عَزَاهُ صَاحِبُ الأَطْرَافِ إِلَى عِشْرَةِ النِّسَاءِ، وَلَمْ أَرَهُ فِي الْمُجْتَبَى. قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ أَسْنَدَ جَابِرُ بْنُ عُمَيْرٍ إِلا هَذَا، وَهُوَ مَشْهُورٌ إِمَامُ مَسْجِدِ بَنِي خَطْمَةَ بِالْمَدِينَةِ(٦١).

الكلام على الحديث:

تخريجه:

روى الإمام النسائي الحديث في كتابه السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء — باب ملاعبة الرجل زوجته — حديث رقم (٨٨٨٩)،(٨٨٩٠) ،(٨٨٩١) ، ج٨، ص ١٧٦، ١٧٧ والطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (١٧٨٥)ج٢،ص١٩٣،والطبراني في المعجم الأوسط حديث رقم (٨١٤٧) ج٨، ص ١١٨

الحكم عليه:

اختلف العلماء في الحكم عليه فمنهم من حسّن إسناده وهم (المنذري ، والهيثمي ، وابن حجر العسقلاني، والألباني)(٦٢)، ومنهم من ضعّفه وهم (البزار ، والطبراني). أما البزار فأعله بتفرد جابر بن عمير، والطبراني بتفرد محمد بن سلمة(٦٣).

---

(٦٠)قلت : سقط من إسناده (محمد بن سلمة) الراوي عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزبد

(٦١)كشف الأستار عن زوائد البزار- كتاب النكاح -بَابُ مَنْ الرمي - حديث رقم (١٧٠٤) ج٢، ص ٢٧٩-٢٨٠

(٦٢) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ج٢، ص ١٨٠، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ،كتاب الجهاد -بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسِيِّ وَالرِّمَاحِ وَالسُّيُوفِ- حديث رقم(٩٣٩٠) ج٥، ص٢٦٩، و تهذيب التهذيب ج٢، ص٤٤ ، وصحيح الجامع الصغير وزياداته حديث رقم (٤٥٣٤) ج٢، ص٨٣٣

(٦٣) المعجم الأوسط ج٨، ص١١٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

قلت: إن العلة التي أعل بها الطبراني الحديث وهي تفرد (محمد بن سلمة) به علة ليست بعلة قادحة ؛ فقد تابعه (موسى بن أعين) كما في السنن الكبرى للنسائي(٦٤). وأما تحسين الشيخ الألباني له فقد حسنه من طريق محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم ، عن عبد الوهاب ، عن عطاء ، عن جابر ، وضعّف بقية طرقه. غير أني أرجح بأنه حديث ضعيف للاختلاف الواقع في (جابر بن عمير) هل هو صحابي أو لا ؟ فأثبت البخاري الصحبة له ، وقال ابن حبان : يقال له صحبة(٦٥).

المطلب الثاني : أنواع العلل الواقعة في الأحاديث العشرة المختارة

تناولت في هذا المبحث الكشف عن أنواع العلل الواقعة في الأحاديث العشرة المختارة فكانت على النحو الآتي:

١- التعليل بسبب التفرد.أكثر الإمام البزار في مسنده من التعليل بعلة التفرد فتراه يعقب على الحديث بقوله : (لم يروه إلا فلان) ، أو (لم يروه عن فلان إلا فلان)،وقد أشار الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى وقوع التفرد في كثير من الأحاديث التي رواها الإمام البزار في مسنده فقال : وفي مسند البزار ، والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة على التفرد(٦٦)، ومن خلال هذه الدراسة تبين لي بأن الغريب عند البزار في مسنده وقع على نوعين هما : النوع الأول : الغريب المطلق : وهو ما تفرد به الصحابي كما في الحديث رقم (٥، ١٠) ، النوع الثاني : الغريب النسبي : كما في الأحاديث رقم (١، ٢، ٤، ٥، ٨، ١٠).

٢- التعليل بسبب ضعف الراوي.أعل البزار في مسنده بعض الأحاديث بسبب ضعف الراوي.
مثاله : حديث رقم (٧) من الدراسة.

٣- التعليل بسبب تعارض الوصل مع الإرسال.مثاله :حديث رقم (٤) من الدراسة.

٤- التعليل بسبب سلوك طريق الجادة. مثاله: حديث رقم (٤) من الدراسة.

٥- التعليل بسبب الاختلاف في صحبة الراوي.مثاله : حديث رقم (٢) من الدراسة.

٦- التعليل بسبب تعارض الوقف مع الرفع. مثاله : حديث رقم (٦) من الدراسة.

---

(٦٤) السنن الكبرى – كتاب عشرة النساء – باب ملاعبة الرجل زوجته – حديث رقم (٨٨٩١) ج ٨، ص ١٧٧

(٦٥) التاريخ الكبير ج٢، ص ٢٠٨، والثقات ج٣، ص ٥٣ ، وتهذيب التهذيب ج٢، ص ٤٤، ج٣، ص ٥٣

(٦٦) النكت على ابن الصلاح ،ج٢، ص٧٠٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٧- التعليل بقوله :وهذا أحسن إسناد يروى في ذلك.مثاله : حديث رقم (٧) من الدراسة.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة التحليلية التطبيقية على مسند البزار فقد أعلّ البزار خمسة من هذه الأحاديث العشرة بعلة التفرد ، كما أعلّ بعلل أخرى كسلوك طريق الجادة ، وتعارض الوصل والإرسال ، والرفع والوقف، وقوله : وهذا أحسن إسناد يروى في ذلك. فالتعليل عند البزار في كتابه المسند جاء موافقاً لأنواع العلل التي أعلّ بها العلماء الأحاديث إلا أنه أكثر من التعليل بالتفرد وكان الصواب إلى جانبه في الحكم على هذه الأحاديث.

النتائج والتوصيات

١- أظهرت الدراسة مكانة الإمام البزار ، وإمامته في علم علل الحديث.

٢- كشفت الدراسة عن أنواع من التعليل عند البزار في كتابه المسند ، وأنه شارك غيره من علماء الحديث في هذه الأنواع إلا أنه أكثر من التعليل بالتفرد.

٣- أهمية علم علل الحديث ،وحاجة الدارسين والمشتغلين بتصحيح الأحاديث وتضعيفها إليه.

٤- كشفت الدراسة عن وجود اختلاف في نسخ مسند البزار فالحديث (الثالث ، والعاشر) غير موجودين في النسخة المتداولة من مسند البزار ،وهماموجودان في كتاب(كشف الأستار) عن زوائد البزار.

٥- تدعو الدراسة إلى دراسة مصطلحات البزار في مسنده كمصطلح الحسن عنده ، والتعليل بالتفرد، وهذا أحسن إسناد يروى في ذلك ، وآرائه في الجرح والتعديل، والكشف عن أنواع التعليل الأخرى عنده.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

دراسة حديثيّة تحليليّة تطبيقية على مسند البزار

Abstract

An Applied Hadith Study on Al-Bazzar's Musnad

This research is based on studying ten chosen Hadiths from Al-Bazzar's Musnad, and clarifying those Hadiths in a critical Hadith study.

The research consists of three sections which are:

Section١: Introducing Al-Bazzar Imam and his Musnad, where I introduce Al- Bazzar and a description of his Musnad.

Section ٢: Studying the ten chosen Hadiths from Al-Bazzar's Musnad, where I root the ten Hadiths to their original resources and clarifying whether they are a week or correct Hadiths, based on the judgment of previous Hadith Imams.

Section ٣: Types of Illain the ten Hadiths

And finally,a conclusion, results and recommendations.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

المصادر والمراجع:

١- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ

٢- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ،أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة الثانية

٣- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ) ، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٤- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م

٥- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت- دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤١٧

٦- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان- المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م

٨- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ

٩- جامع الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

١٠- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن — الهند - دار إحياء التراث العربي — بيروت - الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

١١- جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث ، علي بن عبد الله الصياح، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

١٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ) ، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

١٣- السنن الكبرى ،أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ،حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

١٤- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٥- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)،تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ،الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

١٦- صحيح الجامع الصغير وزياداته بو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) ، المكتب الإسلامي

١٧- الضعفاء الكبير ،أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٨- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٢ - ١٩٩٢

١٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) ، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة — الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٢٠- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض ، الكتب العلمية - بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٢١- كشف الأستار عن زوائد البزار ، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٢٢- المسند ،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٢٣- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، الطبعة الأولى (١٩٨٨م- ٢٠٠٩م)

٢٤- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠

٢٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي، القاهرة ، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م

٢٦- مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا ،الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

٢٧- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة

٢٨- مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق : نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٢٩- منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير ، الدكتور أحمد عبد الله أحمد منصور، دار البشائر الإسلامية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ -٢٠١٣م

٣٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص٤٧٨- ٥٠٦(محرم ١٤٤١هـ / سبتمبر ٢٠١٩م)

٣١- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م